

فن السياسة وإدارة شؤون الدولة في الفكر السياسي الإسلامي

أ.د خميس غربي حسين
أ.م.د نزهان حمود نصيف
جامعة تكريت/كلية الآداب

المقدمة :

من المعلوم أن السياسة فن يمارسه الحاكم من أجل تدبير شؤون الدولة وقيادة الرعية وهذا يتطلب فكراً نظرياً يرسم من خلاله الحاكم الوسائل المثلى لهذه السياسة ، ومما لا شك فيه أن ادارة الدولة وسياستها مبني على فكر يختص به كل مجتمع من المجتمعات ، وهذا الفكر نابع من طبيعة المجتمع وتكوينه والظروف التي تحيط به ، من عادات وتقاليد والتي هي مرهونة كذلك ، بعوامل شتى ، منها المناخ ، والتربة ، وطبوغرافية الأرض ، والدين ، والحرفة التي يزاولها أفراد ذلك المجتمع ، وبما أن الفكر السياسي هو تصور نظري شامل لدراسة الظاهرة السياسية ، في مجتمع ما ، بغية رسم صورة مثلى في طريقة إدارة الدولة وتنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكوم ، لذلك نرى أن الفكر السياسي قد بدأ مع بداية استقرار الإنسان وتكوين التجمعات البشرية ، لأن هذا التجمع يحتاج إلى من يقوم بإدارته وتنظيم شؤون حياة أفرادهِ . وعلى هذا النحو ظهرت النظريات السياسية التي عبرت عن فكرة الدولة ، وماهية السلطة وأهدافها وغاياتها . والنظرية السياسية هي ما يسجل خلال الملاحظة والتجربة ، وهي المعرفة الواقعية التي تتولد من تسجيل الحقائق ، وشرحها ، وتفسيرها ، وتتعدى الشرح والتفسير إلى القواعد التي تقوم عليها هذه النظرية ، ولذلك نقول : إن النظرية السياسية لأي مجتمع ليست قوانين جامدة ، بل إنها قابلة للتعديل ، وهكذا ما يؤكد مرور الفكر السياسي بمراحل تعددت وتطورت خلالها النظرية السياسية ، وهي على كل حال ، تستمد أصولها من الواقع الذي تعيشه تلك المجتمعات .

وفن السياسة في الفكر الإسلامي هو جميع التدابير والخطط التي تتخذها الدولة ممثلة بالحاكم من أجل بناء منظومة فكرية تضمن السياسة الناجحة التي تبغي الرفاهية والنجاح والتطور للبلاد والعباد ، وهذه السياسة مبنية في مجملها على محاولة الوصول

إلى أنجح الطرق والوسائل والأساليب التي تضمن قيام الدولة على أسس من الإدارة الصحيحة التي تبتعد عن اضطهاد الرعية والحفاظ على مصالحهم وأموالهم وأنفسهم . لقد بدأ الفكر السياسي الإسلامي بداية متواضعة ، وكان الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) يحكم بين الناس بما ينزل عليه من القرآن الكريم واجتهاده ، وهذا الاجتهاد هو بلا شك يتوافق مع منهج القرآن الكريم في خطوطه العام . ومع تطور الحياة العامة في المجتمع الإسلامي بدأت تظهر المشكلات السياسية التي تحتاج إلى حلول لها ، وهكذا ظهر فن السياسة وإدارة شؤون الدولة في الفكر الإسلامي ، عموماً .

إن الدارس للفكر الإسلامي ، عموماً ، وفن السياسة وإدارة الدولة على وجه الخصوص ، سيدرك بسهولة أنه مستمد في معظمه من الشريعة الإسلامية ، فضلاً عن الفكر السياسي الفارسي الذي سبق الإسلام ، وهو بمجمله يشكل أسلوباً لسياسة الرعية وإدارة الدولة .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا ، أن دراسة فن السياسة في الفكر الإسلامي يتطلب دراسة مفهوم الحكم والحاكم وصفاته كما حددها منظرو الفكر السياسي الإسلامي ، كما أن دراسة فن السياسة والإدارة يتطلب أيضاً معرفة أعوان الحاكم وحاشيته وأثرهم في السياسة ، وهذا الأثر ، بطبيعة الحال ، ينعكس على حياة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأعوان الحاكم في الدولة الإسلامية ، بشكل عام ، هم الحاجب ، فضلاً عن المشرفون ، والعيون والجواسيس ، وأصحاب البريد والرسل والسفراء ، والموظفون .

أما نظام الإدارة في الفكر السياسي الإسلامي ، فإنه يركز على الوزراء والولاة والقضاة وأمراء الجيش ، وعمال الخراج ، وغيرهم ، وهؤلاء هم يد الحاكم وعيونه ، ونلاحظ في الفكر السياسي الإسلامي الكثير من المعطيات الفكرية والتنظير لكيفية عمل هؤلاء ، والشروط الواجب توافرها فيمن يتسبب منصباً من هذه الوظائف الحساسة ، وعلى كل حال ، فإن منظرو الفكر السياسي الإسلامي عموماً ، قد وضعوا مجموعة من الشروط

لكل من أولئك الذين هم عماد العملية السياسية ، وهم الذين يرسمون فن السياسة ، ويخططون لإدارة الدولة بطريقة ناجحة .

ويبدو أن فن السياسة وإدارة الدولة يتطلب رسم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على وفق منهج يقوم على معرفة كل طرف بواجباته وحدود علمه بغية تسيير شؤون الدولة ، وهذا لا يتم ، كما هو مؤشر في الفكر السياسي الإسلامي ، إلا بأن تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم قائمة على نكران الذات وتحمل المسؤولية والحرص على سياسة الرعاية بما يتوافق مع تعاليم الإسلام ومنهجه الإنساني ، فضلاً عن إتباع منهج الشورى والعدل والمساواة ، وهذه كلها -حسب وجهة نظرنا- هي ما نطلق عليه فن السياسة ، ونظام الإدارة الناجح .

لقد اقتضت طبيعة البحث والأهداف التي يدور عليها تقسيمه على مقدمة وثلاثة مباحث ثم أنتهى بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها ، تضمنت المقدمة تمهيد للبحث ومنهجه وأهدافه وفرضيته ، أما المبحث الأول فيدور على ضرورة وجود الحاكم في الدولة وصفاته في الفكر السياسي الإسلامي ، وتطرق المبحث الثاني على أثر الحاشية والأعوان في تدبير سياسة الدولة وأهتم المبحث الثالث بفن إدارة المؤسسات في الدولة الإسلامية .

المبحث الأول : ضرورة وجود الحاكم وصفاته في الفكر السياسي الإسلامي.

كانت السلطة الدينية والدنيوية في بداية الدعوة الإسلامية بيد الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وهو الحاكم الأول في الدولة الإسلامية وكان يمارس السياسة والإدارة في آن معاً ، يعاونه الصحابة وبعض المقربين ، ولما توفي الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) أصبح الحاكم في الدولة الإسلامية يسمى الخليفة.

والواقع أن القيادة بمفهومها العام أدت دوراً مهماً في الفكر السياسي الإسلامي ولنا في قول الشاعر الأفوه الأودي^(١) ما يؤكد دور القائد والقيادة بقوله :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا
كالبيت لا يبنى إلا على عمد ولا عمود إذا لم ترسى أوتاد

فإذا تجمع أوتاد وأعمدة وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا^(٢) .
وهذه الأبيات قريبة من قول الطرطوشي ، الذي شبه ((الإسلام والسلطان والناس ،
مثل الفسطاط والعمود والأطناب ، والعمود والسلطان والأطناب والأوتاد لا يصلح
بعض إلا ببعض))^(٣) ، واستكمالاً لما سبق نقل عن ابن المعتز^(٤) قوله : ((فساد الرعية
بلا ملك ، كفساد الجسم بلا روح))^(٥) .

إن إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي تتطلب من الذي يقوم بها بعدد من
الاجراءات كي يوفق في إدارة الدولة وسياسة الرعية، وهذه الفرضية لا تتحقق إلا
بوجود حاكم ليقوم بأمر تنظيم المؤسسات الإدارية في الدولة ، لذلك فإن المجتمع يحتاج
إلى وازع يأمر وينهى يسمى الرئيس^(٦) ، من هنا فإن الشارع الإسلامي حذر أن تسند
الولاية إلى من لا يكون جدير بها ، بل عليه أن يقوم بالقسط بين الناس ، لأنها نعمة من
الله ، من قام بحققها نال السعادة والصلاح له ولمن هو في رعايته ، ومن قصر فيها حصل
بشقاوة الدارين^(٧) .

لا شك أن الفكر الإسلامي فيه الدعوة إلى ضرورة وجود الحاكم ، نجد كذلك الدعوة
إلى طاعته طالما تمسك النهج الإسلامي الصحيح لذلك فإن طاعة السلطان تكون على
ثلاثة أوجه ، هي الرغبة والرغبة والمحبة وهي من فروض الدين^(٨) . وفق هذا المنظور
تصبح العلاقة بين الراعي والرعية علاقة أساسها تقوى الله ومحافته وتطبيق أوامره
والتزام طاعته ، وهي بمجملها مستنبطة من الشريعة الإسلامية ، فالرعية تطيع الحاكم ،
وهو بدوره يقوم بتنفيذ أحكام الشريعة المسوغة لمصالح العباد طلباً لرضوان الله تعالى^(٩)
بعد أن تبين لنا ضرورة وجود الحاكم في الدولة الإسلامية لا بد أن نخرج على أهم
الصفات الواجب توافرها به ، وهي صفات تتعلق بالحواس مثل البصر والسمع وسلامة
الأعضاء الأخرى وهذه الشروط تتباين درجة قبولها وأهميتها لدى مفكري السياسة
الإسلامية ، طبقاً لظرف الزمان والمكان والحاجة إلى وجود الحاكم ، وهناك صفات
أخرى يجب أن يتحلى بها الحاكم ، منها حسن الطلعة وسلامة الحواس ، فضلاً عن

الفضائل الأخرى المكتسبة ، وهي العدل ، والرجولة ، والشجاعة ، والفروسية ، والعلم ، والتمرس على السلاح .

ركز منظرو الفكر السياسي في الإسلام على شروط يجب على الحاكم الالتزام بها ، وهي بمفهومها العام تبغي أهداف من بينها سياسة الرعاية على أفضل حال وإدارة الدولة بطريقة ناجحة ، لأن الحاكم ، عادةً ، يكون قدوة للرعية ، وبهذا تدار الدولة وتساس الرعاية على أحسن ما يرام .

ومن بين أهم الصفات التي يجب على الحاكم التمسك بها هي التقوى ؛ لأنها أساس كل الصفات الفاضلة ، وهي كذلك مبعث لكل خير في المجتمع ، ولأن التقوى تعني الالتزام بأوامر الله ، والابتعاد عما نهى عنه ، وهي شعور في نفس الإنسان دون أن يكون عليه رقيب^(١٠) . وفي مصادر الخطاب الإسلامي ، جاء قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : ((الكرم التقوى والحسب المال))^(١١) .

مما لا شك فيه أن التقوى هي من أهم شروط الحاكم لأنها هي الوازع الذي يقوم سلوكه في عمله سواء مع الله أو الآخرين والذي سينعكس على الرعاية ، إذ يقتدي به الناس ويتبعون أوامره ويمتنعون عما ينهي عنه لأنه مثلهم العلى في المجتمع ، لذلك نرى الماوردي وهو المنظر السياسي الإسلامي يؤكد على أهمية هذه الصفة بقوله : ((إن أول ما يجب على الملك المعني بأمور رعيته ، المهتم بحماية حوزته وعمارة بيضته تقوى الله ، فإنها أفضل ما تواصى به الفضلاء والعلماء ، وإنها عضة لمن اعتصم بها ، وحرز لمن تمسك بها ، وملجأ لمن لجأ إليها))^(١٢) .

إن المتبع للفكر السياسي في الإسلام سيجد أن معظم المنظرين للسياسة الرعاية وإدارة الدولة يؤكدون على أهمية التقوى بوصفها إحدى الصفات المكتسبة عند الحاكم ، وأكثر من ذلك نجد التأكيد على أن ثبات الدولة وازدهارها مقرونان بتقوى الحاكم على مختلف مسمياته ، وإذا كان الأمر كذلك فالنتيجة المنطقية رضي الرعاية ودعاؤهم له بالخير والتوفيق والسداد في سياسته وإدارته ، ومدعاة لتمتع الملك بسلطانه وملكه^(١٣) .

يوضح منظروا الفكر السياسي الإسلامي مفهوم التقوى التي يفترض على الحاكم المسلم الالتزام بها ، وهي تعني تحري أمور الدين وإقامة الفرائض والسنن ، وتطبيق أوامر الله تعالى ، وكذلك تمتد التقوى إلى إكرام الزهاد والمتقين وتقديره لأنهم القدوة لعامة الناس ومثلهم الأعلى^(١٤) . ولأن السلطان حسب الفكر السياسي الإسلامي سلطان الله في أرضه فقد خصه الله تعالى بإحسانه ، وأشركه في سلطانه ، لذلك وجب على الحاكم تقوى الله ومحافته ، لأن طاعته تكفل نصره وإن عصاه فسوف يقتص الله منه أجلاً أم عاجلاً^(١٥) .

وفي الفكر السياسي الإسلامي نجد المنظر السياسي هناك رواية تدل في ظاهرها على أهمية تقوى الحاكم ، وفحوى هذه الرواية أن النبي يوسف (عليه السلام) لما توفي أراد أهله نقله ليدفن إلى جوار النبي إبراهيم (عليه السلام) إلا أن جبريل (عليه السلام) هبط إلى الأرض وطلب من أهله أن يدفن في مكان ملكه وسلطانه ، معللاً ذلك بأن الله سوف يسأله يوم القيامة عن الملك الذي كان يحكمه وتحت أمرته^(١٦) .

ولكي تكون السياسة ناجحة باعتبارها فن وإدارة توجب على الحاكم في الإسلام أن يتصف بصفات عدة منها الكرم ، والكرم في أصله أن ((تؤدي الحقوق إلى أهلها ، وتتفضل بعد ذلك ببعض الفضائل))^(١٧) ، ولأهمية الكرم عند الحاكم ، يرى عدد من منظري الفكر السياسي في الإسلام أن من اتصف بهذه الصفة جمع الناس حوله وكثر أنصاره^(١٨) ، والقلعي ، يضع عدد من الشروط من بينها الكرم إذا تمسك بها الحاكم فإن ملكه سوف يدوم ويتسع في الآفاق ((فإذا كانت يد الملك مفتاح الأرزاق ، وسيفه حنف أهل الشقاق ، فقد فاق ملوك الآفاق . الملك من كان كالغيث إذا هما والسيل أردى إذا طمى والبدر يهدي إذا سما))^(١٩) .

من المعلوم أن الناس قد جبلوا على حب المال واكتنازه ، وإن بذله يحتاج إلى مروءة ، ولكن الكرم عند الحاكم يشكل أهمية كي تكون سياسته حكيمة وإدارته ناجحة ، ولأهمية الكرم فقد صيره الجاحظ صفة ملازمة للملك يتضح ذلك من قوله : ((ومن

أخلاق الملك السخاء والحياء ، فهما قرينا كل ملك على وجه الأرض ، ولو قال قائل إنهما ركبا في الملوك كتركيب الأعضاء والجوارح كان له أن يقول))^(٢٠) .

وفي الفكر السياسي الإسلامي نجد أن الكرم صفة ممدوحة بل هي من صفات الحاكم الناجح الذي تحبه رعيته ، من هنا نجد الدعوة إلى الحاكم أن يكون كريماً وأن لا يمسك يده ويغلها إلى عنقه ، عند ذلك يصفه الرعية بالبخل وحب الأموال^(٢١) التي هي ليس من صفات الحاكم ، كما أسلفنا ، ويستدرك نظام الملك في قوله عن الكرم ، فيؤكد أن الكرم لا يعني أن تعطي مائة دينار لمن لا يستحق سوى عشرة ، لأن هذه السياسة تفسح المجال لبعض المتقولين ، بأن يصفوا هذا الحاكم أنه لا يعرف أقدار الناس ولا ينزلهم منازلهم التي يستحقونها فعلاً^(٢٢) .

ومن الصفات الأخرى نجدها في الفكر السياسي الإسلامي هي التعقل والحكمة في تصريف السياسة وتدبير إدارة الدولة ، لأن من امتلك الحكمة فقد أمتلك خيراً كثيراً ، مصداقاً لقوله تعالى : ((يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً))^(٢٣) .

والمنظر السياسي في الفكر الإسلامي يرسم شخصية الحاكم ويعلمه فن السياسة وإدارة الدولة ، وهي في كليتها وماهيتها تتمحور حول تعلم الحكمة ، وعلى هذا المنوال فإن على الحاكم أن يكثر الاختلاط بأهل العلم ، وسماع الوعظ والإرشاد منهم من أجل إيجاد السبل الصحيحة في سياسة الرعية وإدارة الدولة بالشكل الذي يضمن سعادة الرعية وبناء دولة متماسكة الأطراف .

وفي موضوع الحكمة التي يجب أن يتمسك بها الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي فإن عليه التحلي بعدد من الصفات منها أن يكون حافظاً لسانه من الزلة في القول ، ومقبلاً على شأنه ، متواضعاً كي يفرح له الأخيار من الناس إذ مسه ضرٌ ، ويحزنوا معه إذ أصابه كربٌ ، ولتكن القناعة في ما حصل عليه في الدنيا كي تفر عيناه بما أوتي ، ويسير في الخير ويتعدى عن الشر^(٢٤) .

ومن الحكمة أن يترك الإنسان كثرة اللغو من الكلام الذي لا ينفع إلا الكلام الذي في محله ، لأن ترك الكلام كما يرى ابن منقذ فيه حكمة يتضح ذلك من قوله : ((ترك الكلام وإن كان في غاية الصواب حيث لا ينبغي حكمة))^(٢٥) .

أما منظرو الفكر السياسي الإسلامي فنجد عندهم كذلك ما يدعو إلى أن يتمسك الحاكم أو من يباشر أمور المسلمين بالحكمة ، وفي هذا السياق نقل لنا الماوردي مقولة عن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عندما وجه إلى أبو موسى الأشعري كتاباً يوصيه بضرورة التمسك بالحكمة في سياسة الرعية بقوله : ((باشر أمورهم بنفسك فإنما أنت رجل منهم غير أن الله جعلك أثقل حملاً))^(٢٦) .

والحكمة ضالة المؤمن سواء كان حاكماً أو من الرعية ، ولكن على الحاكم التمسك فيها لأنها تهدف إلى تهذيب أخلاقه ، وهي السبب الداعي إلى تفاخر الملك على أقرانه ، ((إذ ما أراد الملك أن يفاخر الملوك فيكون له الفضل عليهم أجمعين فليهدب أخلاقه))^(٢٧)

وتتضح أهمية اتصاف ولي أمر المسلمين بالحكمة لكون سياسة الرعية وإدارة الدولة تقع ضمن مسؤوليته هو وحده ، ولذلك تطلب من الحاكم التآني في أقواله وأفعاله والابتعاد عن الغضب والتهور لأن من يستولي عليه الغضب سوف لن يستطيع تقدير الأمور والسياسة الناجحة لأنه إذ كان دائم الغضب والثورة فإن غضبه سوف يطغى على عقله فيتصرف مثل المجانين في أفعاله^(٢٨) .

ومن الصفات المهمة التي يتصف بها من يتولى أمر المسلمين والتي أبرزها الفكر السياسي الإسلامي في أطروحاته هي العدل ، لأنه من أعظم الفضائل في الإسلام حتى ليبلغ العدل في المنظور الإسلامي مبلغ التوحيد عند الله سبحانه وتعالى .

ولأهمية العدل في الحياة وبين الناس فقد تكررت هذه المفردة بنحو ثمانية وعشرون مرة في القرآن الكريم^(٢٩) ، قال تعالى : ((إن الله يأمر بالعدل والإحسان))^(٣٠) ، وقال جل شأنه : ((وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل))^(٣١) ، وقال : ((كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين أو الأقربين))^(٣٢) .

وجاء عن الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) قوله : ((عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة ، قيام ليلها وصيام نهارها ، وجور ساعة في حكم أعظم عند الله من معاصي ستين سنة))^(٣٣) . وللعدل أهمية في بناء المجتمع وتطوره وسعادة أفراد ، فالعدل أساس الملك ، ومن ثم ((فإن الله يختص أحد عباده بالسعادة والملك ... ليجنب الرعية المتاعب والآلام ، ليقضوا حياتهم في راحة وطمأنينة في ظل عدله))^(٣٤) .

المبحث الثاني : أثر الحاشية والأعوان في تدبير سياسة الدولة .

من أجل سياسة ناجحة تقوم على إدارة صحيحة لا بد من وجود المستشارين والأعوان والحاشية عند الحاكم في الدولة الإسلامية ، وقد تطرق منظرو الفكر السياسي الإسلامي إلى هذا الموضوع بإسهاب ، والسلاجقة الأتراك لم يشذوا عن هذه القاعدة فبرز منظريهم يؤكد على أهمية وجود البطانة الصالحة عند الحاكم السلطان ، أو الوالي ، وذلك بسبب من الأدوار الحساسة والمؤثرة على سير الحياة السياسية في الدولة الإسلامية.

إن تطور الحياة السياسية في الدولة الإسلامية وما صاحب ذلك من أحداث ولا سيما بعد مقتل ثلاثة من الخلفاء الراشدين هم : عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنهم أجمعين) تطلب وجود مؤسسات جديدة في الدولة الإسلامية ، وكان من أهمها وظيفة الحاجب ، ولأن منصب الحجابة أصبح من الوظائف المهمة في الدولة الإسلامية فقد أشار إلى هذه الوظيفة عدد من رواد الفكر السياسي الإسلامي^(٣٥) .

لقد أفاضت المصادر الإسلامية في وصف الحاجب من حيث فطرته ، ونفسيته ، وأخلاقه ، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون الحاجب ((سهل الوجه ، لين العريكة سالم الجوارح من كل آفة ... حتى يكون وجهه عنواناً عن وجهه محجوبه))^(٣٦) .

وفن السياسة في الفكر السياسي الإسلامي يوصي الحاكم ، بل يحذره من أن يتخذ حاجباً لا تتوافق صفاته مع الصفات المارة الذكر ، لأنه أن فعل ذلك ، قد يوصف بالغفلة وقلة الدراية بالسياسة ، كذلك فأن الأمر سيعود بالسلب عليه وعلى دولته ، والحاجب

يجب أن تتوافر به شروط منها معرفته بسير الملوك السابقين وسياستهم ، فضلاً عن ذلك فإن معرفته الشخصية من يحتجب له ، ضرورة ، لأن للحاكم واجبات ومسؤوليات ولا يستطيع أحد غير الحاجب تنظيمها وفق الجدول الزمني بدون ضياع للوقت ، ولذلك وجب على الحاجب معرفة الأوقات التي يجلس فيها الحاكم لمقابلة الرعية ، ومعرفة وقت استراحة الحاكم وخلوته ، كذلك على الحاجب أن يراعي خواص الملك ويكرمهم ، ولا يسمح لأحدٍ مهما كانت منزلته الدخول على الحاكم إلا بإذنه ، ولو كان أحد أبناءه^(٣٧) .

ويبدو أن مهمة الحاجب حساسة جداً ، فهو الذي يخبر الحاكم عن كل صغيرة وكبيرة في دولته ، وحتى يسهل على الحاجب عمله على أحسن وجه ، يجب أن لا يتجمع الناس عند أبواب القصر مما يؤدي إلى إرباك عمله لذا عليه أن يعلم الزائرين أنه في هذا اليوم توجد مقابلة مع الحاكم لأن ذلك له نتائج إيجابية على عمل الحاجب ، بل أن تكرر الحضور إلى القصر مرات ، ثم عودتهم دون أن يحصلوا على نتيجة سيدفعهم إلى أن يظنوا به الظنون ، بل ربما أدى إلى ضجرهم وتذمرهم فيسعون إلى تدبير المؤامرات والمكر بالسلطان^(٣٨) .

وفن السياسة الناجحة وإدارة الدولة ، باعتبار أن الحاجب هو جزء مهم من هذه السياسة لذلك توجب على الحاجب أن لا يضيق الخناق على الرعية ، ويمنعهم من الوصول إلى السلطان ومقابلته ، لأن ذلك يؤدي إلى غياب أسرار كثيرة عن الحاكم ، وقد يؤدي إلى تفاقم أمر المفسدين وتماديهم وسوء حال عامة الناس وخاصتهم^(٣٩) .

إن هذا الأمر لا يعني ترك الحجابة ، وأن يبرز الحاكم إلى الرعية على الدوام ، إنما ((المراد بذلك ألا يحجب عن مجلسه خواص الناس ، وذوي المروءة وأرباب الشرف والبيوت ، وأن يأذن للعلماء أهل الدين إذ استأذنوا عليه لإبلاغ نصح))^(٤٠) ، لأن في نصحهم صلاحاً للحاكم ، ولأن في صلاح الحاكم صلاح الرعية ، ولذلك توجب عليه أن يصغي للناصحين ، وأن كان نصحهم فيه نقد له وتوجيه ، لذا يجب أن يأذن لهم

بالدخول متى شاءوا ، ويسمح لهم بالكلام والمحاورة ولا يوكل ذلك إلى وزرائه وحجابه ، وسائر من يعتمد عليهم من نوابه^(٤١) .

ومن الجوانب الأخرى التي التفت لها رواد الفكر الإسلامي ومنظروه ، هم الخدم والعبيد ، لأن الحاكم في الدولة الإسلامية ، سواء كان الخليفة أو السلطان أو الوالي عليه واجبات ثقيلة لذلك يحتاج من يعينه على عمله لذلك توجب أن يكون في قصره أو يرافقه عدد من الخدم والعبيد ، وأول أساليب السياسة مع هؤلاء من قبل الملك هو أن يأخذ بمبدأ العقاب والثواب كي يعرفوا الخدم والعبيد قدرهم فيبتعدوا عن الإساءة وتقل أخطأؤهم ، ويجب كذلك مجازاة المحسن منهم حتى يزداد المحسنون في الحاشية ، أما من يرتكب خطأ غير مقصود فمن المستحسن أن تؤجل العقوبة أو تكون بقدر الذنب^(٤٢) .

ولكي تكون الدولة متكاملة من جميع النواحي ، وتكون ذات هيبة في عيون الزائرين سواء كانوا من الزائرين من خارج الدولة ، أو من الرعية ، أو ضيوفاً عند الحاكم ، فإنه يوصي أن يكون في البلاط ما لا يقل عن خمسين رجلاً في استقبال الزائرين وهم من حملة السيوف والرماح والدبابيس ، وهذا الأمر هو جزء من فن السياسة . مما لا شك فيه أن الحاكم يحتاج دوماً إلى المعلومات عن شؤون الدولة ، وهنا ، يأتي دور العيون التي ترصد ما يحدث من أخطاء وهفوات سواء عند خاصة الحاكم أو عامة الرعية ، فضلاً عن الجواسيس في الداخل والخارج وهؤلاء دورهم حساس ومهم في سياسة الدولة .

لقد ألزم معظم منظرو الفكر السياسي الحاكم في الدولة الإسلامية ببث العيون وإرسال الجواسيس ومتابعة عملهم ، وعلى هؤلاء أن يتنكروا بزي التجار أو سياح أو متصوفة أو بائعي أدوية أو دراويش^(٤٣) كي لا ينكشف أمرهم وبذلك يقوموا بمهمتهم على أحسن وجه .

إن فن السياسة وإدارة شؤون الدولة يكمن في إخلاص الوزير والعمال ، والولاة والأمراء وبقية المكلفين بوظيفة أو خدمة عامة في الدولة ، لذلك توجب على الحاكم أن

يعرف أخبارهم وسرائرهم ، ولا يتم ذلك إلا من خلال العيون والجواسيس الصادقين ، ولأن الحذر قد يأتي من مكانه ، فإن أعيان الدولة ، ليست بالضرورة ، كلهم مخلصين ، فقد يكون منهم من هو حاقد على الحاكم ويضمر الكراهية له ، أو يحاول التمرد عليه ، وفي ذلك خطر على السياسة وعلى إدارة الدولة ، من هنا يظهر أهمية الدور الذي يقوم به كل من العيون والجواسيس .

ومن أعوان الحاكم ومساعديه السفراء والرسل ، وعلى ما يبدو أن دور هؤلاء ذا أهمية في سياسة الدولة الإسلامية ، يتضح ذلك من اهتمام منظرو الفكر السياسي الإسلامي بهذه الوظيفة المهمة ، ولأن فن السياسة في الدولة الإسلامية يتطلب وجود هذه الوظيفة المهمة ، ولذلك فإن الدعوة إلى ضرورة الاختيار والتدقيق ، وأن يجتهد الحاكم في اختيارهم واختبارهم^(٤٤) .

أن المتأمل للفكر السياسي الإسلامي سيجد أن التنظير لوظيفة السفراء والرسل قد تتوافق مع معطيات الحال في الفكر السياسي المعاصر^(٤٥) ، وللسفير مهمة حساسة ، ألا وهي توصيل الرسائل من وإلى الدولة أو المملكة التي يعين فيها ، علاوة على ذلك فهو يقوم بمهمة أكثر أهمية فيتعدى واجبه إلى العمل السري فيجمع المعلومات والأخبار عن الدولة التي يبعث إليها ، ومن هذه المعلومات معرفة عدد الجيش وعدته وتسليحه ، ومشاعر أفرادها وولائهم لمرؤوسيه^(٤٦) . والأكثر من ذلك فهو يجمع معلومات عن الدولة التي يبعث إليها تتضمن معلومات عن الناحية المالية ، ومستوى دخل الفرد ، وتعداد السكان ، ونظام الإدارة^(٤٧) ، وبطبيعة الحال فإن هذه المعلومات ذات أهمية في السلم والحرب ، وهي تفيد في تقدير الموقف لبناء علاقة مع الدولة الأخرى في أيام السلم والحرب.

ومن نافلة القول : أن الواجبات السابقة الذكر يضاف إليها مهام أخرى ((إن بغية الملوك من إيفاد رسلهم إلى بعضهم لا تنحصر في إيصال رسائلهم وأخبارهم وإظهارها على الملأ حسب ، إنما تمتد مآربهم وأهدافهم السرية إلى أكثر من هذا ، أنهم يرومون إلى استطلاع وضع الطرق والشعاب ومياه الأنهار أيسطيع الجيش أن يتخطاها أم لا ؟ ثم

تبين المواطن التي يتوفر بها العف ، وينعدم ، وإلى معرفة العمال ، وأولي الأمر في كل ناحية أو صوب))^(٤٨) .

وإذا كانت هذه هي واجبات السفير ، فإن على الدولة أن تهتم بسفراء الدول الأخرى المعتمدين لديها ، وعلى هذا المنوال ، يجب على الدولة أن تحتفي بالسفراء والرسل القادمين إليها ، وتحسن استقبالهم ، لأنهم العيون لحكوماتهم وسوف ينقلون كل ما شاهدوه أو تعرضوا إليه خلال زيارتهم أو إقامتهم ، من هنا فالواجب يتطلب ؛ حسن استقبالهم ، وإكرامهم وتذليل كل صعوبة تقع لهم .

والتعامل بالصورة المثلى مع السفراء والرسل القادمين إلى أراضي الدولة الإسلامية يبدأ منذ وصولهم الحدود ، لذلك يتوجب على حرس الحدود ابداء الحفاوة عند استقبالهم ، والاطلاع على عددهم وعدد خيلهم والمهمة التي جاؤوا من أجلها^(٤٩) . وبعد ذلك على رئيس الحرس في الحدود أن يبعث مع السفير أو الرسول أحد الأفراد ممن يثق به ، ويعتمد عليه ليوصله إلى أقرب مدينة من الحدود ، ثم يسلمه إلى المسئول فيها ثم يوصله الأخير إلى النقطة التالية ، وهكذا حتى يصل إلى مقر الدولة ثم إلى بلاط الحاكم ، أو الرئيس^(٥٠) .

والمنظر في الفكر السياسي الإسلامي ينبغي من وراء هذه الفنون السياسية في الوصايا للرسل الوافدين إلى الدولة الإسلامية ، أو الداهبين منها أن يظهر صورة الدولة وقوتها ، لأن أي خلل في التعامل يعد إهانة سواء مع السفراء المغادرين كممثلين للدولة ، أو الداخلين إلى الدولة الإسلامية^(٥١) .

المبحث الثالث : فن إدارة المؤسسات في الدولة الإسلامية .

ظهر في الدولة الإسلامية العديد من المؤسسات الإدارية ، وكان ظهورها تبعاً للحاجة التي فرضتها ظروف تطور المجتمع في الدولة الإسلامية واتساع حدودها ، وكثرت الداخلين إلى الإسلام من الشعوب غير العربية ، مما اضطر الحاكم في الدولة إلى استحداث مثل تلك المؤسسات .

ولأن الحاكم وبسبب من تعدد الولايات في الدولة الإسلامية لم يعد بإمكانه إدارتها لوحده لأن ذلك يشكل عبأً عليه قد يضر بالسياسة والإدارة ، وعلى هذا القول فقد تم استحداث منصب الوالي ، ثم منصب الوزارة ، والقضاء والحسبة وعامل الخراج ، وصولاً إلى فترة متأخرة من تاريخ الدولة الإسلامية ، ولا سيما في حقبة الدولة السلجوقية إذ ظهر الإقطاع ، وأصبح له نظام يلبي حاجة الدولة إلى مثل هذا النظام .

والوزارة من أهم المؤسسات الإدارية في الدولة الإسلامية وتأتي أهميتها لأن من يقوم بها تقع عليه مسؤوليات كثيرة وذات صلة بسياسة الدولة وإدارتها ، ومما يلحظ على معظم المنظرين الإسلاميين في الفكر السياسي أنهم أكدوا أهمية هذا المنصب وحساسيته في الدولة الإسلامية . ولذلك اعتبر منصب الوزير بالنسبة للحاكم سنده ومعينه على تطبيق الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه ، فالوزير بمثابة ممثل للرئيس ونائبه في أداء واجبات القيادة ، والوزراء أعوان الحاكم وشركاؤه في تدبير أمور الدولة وسياسة الرعية ، وهم أمناؤه على كتمان سره ، وهم سمعه ، ولسانه ، وقلبه^(٥٢) .

ولخطورة منصب الوزارة فقد عد اختيار الوزراء إحدى صفات كمال عقل الحاكم وحكمته ، فالمرء يُعرفُ بقرينه^(٥٣) ، ومن أمثال العجم في تقرير أهمية منصب الوزير قولهم : ((أعلم أن أحزم الملوك يحتاج إلى وزير ، وأشجع الناس يحتاج إلى سلاح ، وأجود الخيل يحتاج إلى سوط ، وأجود السفار يحتاج إلى مسن))^(٥٤) .

ومما لا شك فيه أن صلاح البلاد ، واستقرار أمرها ، وسيادة العدل والأمن والنظام مرهون بالحاكم العادل ، والوزير الصالح ، وقد نقل عن الحكماء أن أشرف منازل الناس بعد النبوة والخلافة ، الوزير^(٥٥) ، وللوزير بطبيعة الحال واجبات ذات أهمية في سياسة الرعية وإدارة الدولة ، من هنا جاءت أهمية هذا المنصب . فهو يشرف على الشؤون المالية ، فيقوم بتنظيم واردات الدولة ونفقاتها ، ويسن الضرائب^(٥٦) ، فضلاً عن إشرافه على ديوان الرسائل إذ كان الوزير يتولى تحرير الكتب التي تنفذ إلى العمال في الأقاليم ، كما كان للوزير سلطة الإشراف على الشؤون الحربية^(٥٧) .

وفي النظام السياسي للدولة الإسلامية كان منصب الوزير يشكل أهمية فائقة ، إذ كانت صلاحيات الوزير واسعة بحيث يشرف على جميع رجال الديوان ، وأعمال الدولة الأخرى ويخضع له جميع الموظفون ولا سيما إذا كان الوزير ذا شخصية قوية (٥٨) .

ومن أركان الدولة الإسلامية الولاية ، وهم حكام الأقاليم ، والتي تكون عادة بعيدة عن مركز قيادة الدولة ، والوالي يشغل مركزاً فهو ينوب عن الحاكم سواء كان خليفة أو سلطاناً لذا يجب أن تتوفر فيه شروط منها التقوى والعدل والفتنة والقدرة على القيادة وهذه الصفات بمجملها تؤهله ليكون والي على مدينة أو مقاطعة .

وزيادة في تأكيد الشروط السابقة الذكر في شخصية الوالي ، يتوجب عليه أن يتحرى عن كل صغيرة وكبيرة في ولايته ، ومن ثم يقوم بأخبار الحاكم المركزي بهذه التفاصيل ، حتى يتمكن القائد الأعلى في الدولة من تدارك الأمر ويضع الحلول العاجلة لأي مشكلة تظهر (٥٩) .

والغزالي يرى أن على الحاكم في الدولة الإسلامية مسؤولية ألا وهي ، مراقبة الولاية والتحري الدائم عنهم ، كي لا يبتزوا الرعية ، أو يحملوهم فوق طاقتهم لا سيما في تحصيل الخراج ، لقد شبه الغزالي الوالي الذي يأخذ من الرعية أموالاً بالقوة والجور والأكرام كمثل ((رجل عمل أساس حائط ولم يصبر حتى يجف ، ثم وضع البنيان عليه)) (٦٠) .

ومن مؤسسات الدولة الأخرى والتي لها أهمية في السياسة الناجحة هو منصب القضاء ، والقضاء ركناً أساسياً في الدولة لأنها تعود بالنفع على الرعية ، فإنه من المحال أن تكون سياسة الدولة مكتملة من دونه ، لأنه يحفظ حقوق الناس ، ويمنع جور بعضهم على بعض .

وللقضاء أهمية بارزة في الفكر السياسي الإسلامي ، عامة ، وتبرز أهميته من خلال الدعوة إلى ضرورة أن يتحلى القاضي بصفات عدة من بينها : أن يكون من علماء الناس وأهل التقوى والاحسان (٦١) ، وإنه يجب أن لا يسند هذا المنصب إلا للناس الأمناء

الذين يخافون الله ، ومن ليست لهم مآرب ييغون تحقيقها من خلال هذا المنصب ، إنما غرضهم هو تحقيق العدالة وتسيير شؤون الدولة ، والحرص على مصالح العباد^(٦٢) . والغزالي الذي اعتمد المنهج الإسلامي في تفكيره وآراءه يؤكد أن القضاء أهم من منصب الولاية ، معللاً ذلك ، أن تفويض منصب الولاية إلى شخص غير مناسب ليس فيه ذلك خطر كبير على حياة الناس في الدولة الإسلامية ، أما إذا وليّ القضاء من ليس أهلاً له فهذا خطر جسيم ، لأن هذا المنصب يتصل بحياة الناس وأموالهم واعراضهم ، وهو ، أي القاضي يقوم مثل مقام النبوة^(٦٣) .

والتوجيه في الفكر السياسي الإسلامي إلى القاضي أن يكون عادلاً ، بل التأكيد على ضرورة نشر العدل بين الناس ، لأن الظلم يؤدي إلى تقويض دعائم الدولة ، من هنا يظهر أهمية منصب القضاء ، ولهذا كان منصب القاضي يخضع لشروط ، لأن القاضي هو ميزان العدالة في الدولة^(٦٤) .

والخراج من مؤسسات الدولة المهمة لأن الخراج في الفكر السياسي الإسلامي يعد المورد المهم والرئيسي لاقتصاد الدولة الإسلامية ، والخراج هو : مقدار من المال يفرض على محصولات الأراضي الزراعية التي تخضع لسيطرة الدولة الإسلامية ، واموال الخراج هذه تجمع وتصرف على الفقراء والمساكين والمصالح العامة في الدولة^(٦٥) .

وفن السياسة في الإسلام يتطلب الأهتمام في اختيار عمال الخراج ، لأن ذلك سينعكس بصورة إيجابية أو سلبية على سياسة الدولة ، لذلك وجب أن يكونوا عمال الخراج من المشهود لهم بالنزاهة والصلاح والأمانة ، والوصية لهم عند تعيينهم أن لا يجمعون أكثر مما هو مستحق على الرعية ولا يظلمون الناس^(٦٦) . كذلك يجب عدم تولية أحد من قادة الجيش أو الجند على الخراج ، لأن هذا سيعود مفسدة على الجيش والرعية ، فيصرف الجند عن مهمتهم الأساسية في الدفاع عن الدولة وحمايتها من هجمات الأعداء ، كذلك يمكن أن يستغلوا نفوذهم ويرهقوا الرعية في أخذ الخراج^(٦٧) .

وفي الفكر السياسي الإسلامي وصية لعمال الخراج أن يحسنوا معاملة الرعية بما يرضي الله ، وأن لا يأخذوا منهم أكثر من المفروض عليهم ، والأكثر من ذلك نجد الدعوة

للتعامل مع الرعية من قبل عمال الخراج بالرفق واللين والمودة لأن الرفق في استجابة الخراج واجب ، ونفعه في ذلك مشهود على حد قول الطرطوشي : ((أيها الملك مرّ جباة الأموال بالرفق ومجانبة الخرق ، فإن العلة تنال من الدم بغير أذى ولا سماع صوت ، ما لا تناله البعوضة بلسعتها وهول صوتها))^(٦٨) .

وهناك رؤية سياسية - اقتصادية في جمع الخراج ، وهي أن يأمر الحاكم عماله أن لا يأخذوا الخراج قبل آوان نضج المحاصيل وقطافها ، لأن في هذا ارهاقاً للمزارعين وتضييقاً عليهم ، مما قد يضطرهم إلى بيع المحصولات بنصف الثمن لأنها غير ناضجة ، وفي هذا ظلم وجور على الرعية^(٦٩) . ومعنى هذا ان الرعية إذا اجبروا على دفع الخراج والمحاصيل لم تنضج بعد ، فسيؤدي ذلك إلى تدميرهم وحقدهم على الحاكم ، وربما التمرد على الدولة في أي فرصة تتاح لهم ، أما من الناحية الاقتصادية فإن أخذ الخراج قبل حصاد المحصول سيحمل الفلاحين أعباء اقتصادية قد تضطرهم إلى الاقتراض ، مما يؤدي إلى تدهور أحوالهم المعاشية .

الخاتمة والاستنتاجات

بعد أن أكملنا لهذا البحث لا لنا أن نضع خاتمة نلخص فيها أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها ، وهي الآتي :-

أولاً:- جاء التنظير السياسي الإسلامي معبراً الروح الإسلامي في الكيفية التي يجب أن تكون عليها سياسة الرعية وإدارة الدولة ، وقد أخذ هذا الموضوع حيزاً من مؤلفات المفكرين المسلمين وكتب الوصيا ، فضلاً عن مؤلفات التي تناولت موضوع الخراج والنظم والاقتصاد ، وهذه المؤلفات مجملها جاءت لتعلم الحاكم ونوجهه في الطريقة المثلى لسياسة الرعية وإدارة الدولة .

ثانياً:- إن المنظر السياسي في الفكر الإسلامي يرسم شخصية الحاكم ويعلمه فن السياسة وإدارة الدولة ، وهي في كليتها وماهيتها تتمحور حول تعلم الحكمة ، وعلى هذا المنوال فإن على الحاكم أن يكثر الاختلاط بأهل العلم ، وسماع الوعظ والإرشاد منهم من

أجل إيجاد السبل الصحيحة في سياسة الرعية وإدارة الدولة بالشكل الذي يضمن سعادة الرعية وبناء دولة متماسكة الأطراف .

ثالثاً:- إننا نلمس من خلال هذه الكتب والمؤلفات نظرية سياسية إسلامية متكاملة ، ولأن النظرية السياسية هي ما يتم تسجيلها من خلال الملاحظة والتجربة ، وهي المعرفة الواقعية التي تتولد من تسجيل الحقائق وشرحها وتفسيرها ، وتتعدى الشرح والتفسير إلى وضع القواعد الأساسية ، لذلك نرى أن فن السياسة في الفكر الإسلامي تعي جميع القواعد والأنظمة التي يمكن ان يتبعها الحاكم من أجل تحقيق أهداف هي في مجملها تصب في كيفية تحقيق السعادة والرفاهية للرعية.

رابعاً:- اظهرت هذه الدراسة أن فن السياسة وإدارة الدولة يتطلب أعوان للحاكم متقون يخافون الله وحاشية صالحة يعتمد عليهم كي يتمكن من إدارة الدولة وسياسة الرعية بطريقة ناجحة ومن بين هؤلاء الأعوان الحاجب واصحاب البريد والسفراء والرسول على ما يبدو أن دور هؤلاء ذا أهمية في سياسة الدولة الإسلامية ، يتضح ذلك من اهتمام منظرو الفكر السياسي الإسلامي بهذه الوظائف المهمة ، ولأن فن السياسة في الدولة الإسلامية يتطلب وجود هذه الوظيفة المهمة ، ولذلك فإن الدعوة إلى ضرورة الاختيار والتدقيق ، ^(٧٠) وأن يجتهد الحاكم في اختيارهم واختبارهم .

خامساً:- لقد تبين لنا من خلال الدراسة أن التنظير السياسي في الإسلام يوجه الحاكم في الدولة الإسلامية بمختلف مسمياته ، خليفة ، سلطان ، والي ، إلى اتباع الطريقة الصحيحة في سياسة الرعية وإدارة الدولة ، ولذلك نرى التوجيه يبدأ من أبسط المؤسسات في الدولة كأن يكون عامل الخراج ، إلى أعلى المناصب وهو الوزير ، من هنا فقد توجب على الحاكم أن يدقق في اختيار المسؤولين ، ويشترط فيهم عدة شروط كي يتم اختيارهم ، وبعد أن يختارهم عليه متابعتهم في السر والعلانية حتى يتأكد أنهم يسرون وفق هدى الإسلام وشريعته السمحاء.

الهوامش :

(١) هو علاء بن عمر بن مالك ، شاعر جاهلي من اليمن ؛ تميز شعره بالحكمة ، لقب بالأفوه الأودي لأنه كان غليظ الشفتين ، ظاهر الأسنان (البستي ، أبو حاتم محمد بن حبان : روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ، ترجمة : محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون ، دار الكتب العلمية ، (بيروت/١٩٧٥م) ، ص ٢٧٠).

(٢) الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد : التمثيل والمحاضرة ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، دار إحياء التراث العربي ، (القاهرة/١٩٦١م) ، ص ٥١ .

(٣) أبو بكر محمد بن وليد القرشي : سراج الملوك ، المطبعة المحمودية ، ط ١ ، (مصر/١٩٣٥م) ، ص ١١٣ .

(٤) أبو العباس عبدالله بن المعتز بالله بن المتوكل العباسي ، أخذ عن المبرد وثعلب ، كان فاضلاً ، شاعراً بويغ بالخلافة مدة يوم واحد ، ثم قتل خنقاً سنة ٢٩٦هـ (ابن النديم ، أبو محمد بن اسحق : الفهرست ، مكتبة خياط ، بيروت/د.ت ، ص ١٦) .

(٥) القلعي ، أبو عبدالله محمد بن علي : تهذيب الرياسة وترتيب السياسة ، تحقيق : إبراهيم مصطفى عجو ، مكتبة المنار ، ط ١ ، (الأردن/١٩٨٥م) ، ص ٩٧ .

(٦) ابن تيمية ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، راجعه وعلق عليه : محمد عبدالله السمعان ، مكتبة المثني ، (بغداد/د.ت) ، ص ١٣٨ .

(٧) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي : التبر المسبوك في نصيحة الملوك ، ترجمه من الفارسية : أحد تلاميذه ، مطبعة الآداب ، (القاهرة/١٣١٧هـ) ، ص ١٠ .

(٨) الدنيوري ، أبو محمد عبدالله بن مسلم : عيون الأخبار ، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر ، (القاهرة/١٩٦٣م) ، ج ١ ، ص ٥ .

(٩) أحمد حسين يعقوب : النظام السياسي في الإسلام ، الدار الإسلامية ، (بيروت/١٩٦٩م) ، ص ٢٨٤ .

(١٠) الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد : نصيحة الملوك ، تحقيق ودراسة : فؤاد عبد المنعم ماجد ، مؤسسة شباب الجامعة ، (الإسكندرية/١٩٨٨م) ، ص ٤٨ .

(١١) القالي البغدادي ، أبو عبي إسماعيل بن القاسم : كتاب ذيل الآمالي والنوادر ، لا.م ، (د.ب/د.ت) ، ص ٣٠ .

(١٢) نصيحة الملوك ، ص ١٤٣-١٤٤ .

(١٣) الغزالي : التبر المسبوك ، ص ١٠ .

(١٤) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ٩٦ .

- (١٥) العباسي ، الحسن بن عبدالله : آثار الأول في ترتيب الدول ، دار الجليل ، ط ١ ، (بيروت/١٩٨٩م) ، ١٣٩ ؛ الموصلي ، محمد بن عبد الكريم الشافعي : حسن السلوك الحافظ لدول الملوك ، تحقيق : فؤاد عبد المنعم ، مؤسسة شباب الجامعة ، (إسكندرية/١٩٩٦م) ، ص ٤٨ .
- (١٦) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ٤٨ .
- (١٧) المرادي ، أبو بكر محمد بن الحسن : الإشارة إلى أدب الإمارة أو كتاب السياسة ، دار الطليعة للطباعة ، ط ١ ، (بيروت/١٩٨١م) ، ص ٢٠٧ .
- (١٨) البستي : روضة العقلاء ، ص ٢٣٥ ؛ الماوردي : تسهيل النظر ، ص ٢٨ ؛ الغزالي : التبر المسبوك ، ص ٩٨ ؛ الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ١٦٤ ؛ القلعي : تهذيب الرياسة ، ص ١٢٧ ؛ العباسي : آثار الأول ، ص ٧٥ .
- (١٩) تهذيب الرياسة ، ص ١٢٥ .
- (٢٠) ابو عمرو عثمان بن بحر بن محبوب الكناني : كتاب التاج في أخلاق الملوك ، تحقيق : أحمد زكي باشا ، المطبعة الأميرية ، ط ١ ، (القاهرة/١٩١٤م) ، ص ١٣٩ .
- (٢١) سياسة نامه ، ص ٩٨ .
- (٢٢) سياسة نامه ، ص ٢٩٨ .
- (٢٣) سورة البقرة ، آية : ٢٦٩ .
- (٢٤) ابن المقفع ، أبو محمد عبدالله روزبه بن داؤويه : آثار ابن المقفع ، منشورات دار مكتبة الحياة ، (بيروت/١٩٧٨م) ، ص ٣٢٩ ؛ الدينوري : عيون الأخبار ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ .
- (٢٥) لباب الآداب ، ص ٤٣٨ .
- (٢٦) نصيحة الملوك ، ص ٢٨٤ .
- (٢٧) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ٢٣٢ .
- (٢٨) العامري ، أبو الحسن محمد بن يوسف : السعادة والإسعاد في السيرة الإنسانية ، تحقيق : أحمد عبد المنعم عطية ، دار الثقافة ، (القاهرة/١٩٩١م) ، ص ١٩٦ .
- (٢٩) محمود عزيز نظمي : التفكير السياسي في الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، (إسكندرية/١٩٩٦م) ، ص ٩٠ .
- (٣٠) سورة النحل ، آية : ٩٠ .
- (٣١) سورة النساء ، آية : ٥٨ .
- (٣٢) سورة النساء ، آية : ١٣٥ .

- (٣٣) الزيلعي ، عبدالله بن يوسف : نصب الراية لأحاديث الهداية ، تحقيق : محمد يوسف البنوري ، دار الحديث ، (مصر/١٣٥٧هـ) ، ج ٤ ، ص ٦٧ .
- (٣٤) للمزيد ينظر : العامري : السعادة والإسعاد ، ص ٢٥٨ ؛ الغزالي : التبر المسبوك ، ص ٦٠ ؛ الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ٢١٢ .
- (٣٥) الجاحظ : كتاب التاج في أخلاق الملوك ، ص ١٤٣-١٤٤ ؛ الدينوري : عيون الأخبار ، ص ١ ، ص ٨٣ ؛ الماوردي : نصيحة الملوك ، ص ٢٨٠ ؛ نظام الملك : سياسة نامه ، ص ١٥٩ ؛ المرادي : الإشارة إلى أدب الإمارة ، ص ١٠٨ .
- (٣٦) القلعي : تهذيب الرياسة ، ص ٢٥١ ؛ ابن الأزرق : بدائع السلك ، ج ١ ، ص ٢٧١ .
- (٣٧) ابن الأزرق : بدائع السلك ، ج ١ ، ص ٢٧١ .
- (٣٨) الماوردي : نصيحة الملوك ، ص ٢٨٠ ؛ المرادي : الإشارة إلى أدب الإمارة ، ص ١٠٩ ؛ الغزالي : التبر المسبوك ، ص ٢٤ .
- (٣٩) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ١٥٩ ؛ الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ١٠٦ ؛ الموصللي : حسن السلوك ، ص ٨٣ ؛ العباسي : آثار الأول ، ص ١٨٨ .
- (٤٠) القلعي : تهذيب الرياسة ، ص ٢٤٨ ؛ العباسي : آثار الأول ، ص ١٨٩ .
- (٤١) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ١٥٩ ؛ القلعي : تهذيب الرياسة ، ص ٢٤٨ ؛ العباسي : آثار الأول ، ص ١١١ .
- (٤٢) العباسي : آثار الأول ، ص ٢٣٥ .
- (٤٣) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ١١١ ؛ ابن منقذ ، أسامة بن مرشد : لباب الآداب ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، المطبعة الرحمانية ، (القاهرة/١٩٣٥م) ، ص ٧ .
- (٤٤) ينظر : ابن المقفع : الأدب الكبير ، ص ٢٧ ؛ الدينوري : عيون الأخبار ، ج ١ ، ص ١٠ ؛ العامري : السعادة والإسعاد ، ص ٣١٣ ؛ ابن منقذ لباب الآداب ، ص ٤٤١ .
- (٤٥) محمد جلال شرف ومحمد علي عبد المعطي : الفكر السياسي في الإسلام (شخصيات ومذاهب) ، دار المعرفة الجامعية ، (إسكندرية/١٩٩٠م) ، ص ٣٥٤ .
- (٤٦) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ١٣٤ .
- (٤٧) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ١٣٤ .
- (٤٨) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ١٣٤ ، للمزيد من المعلومات ينظر : الجاحظ : التاج ، ص ١٢٢ ؛ البيهقي ، إبراهيم بن محمد : المحاسن والمساوئ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر

، (القاهرة/د.ت) ، ص ٢٥٥ ؛ العامري : السعادة والإسعاد ، ص ٣٣٣ ؛ الماوردي : نصيحة الملوك ، ص ٣٥٥ ،

(٤٩) العباسي : آثار الأول ، ص ١٩٣ .

(٥٠) العباسي : آثار الأول ، ص ١٩٣ .

(٥١) البيهقي : المحاسن والمساوئ ، ص ٢٥٥ ؛ جمال الدين الألوسي : الدبلوماسية عند العرب ، منشورات مجلة الرسالة الإسلامية ، (بغداد/١٩٧٩م) ، ص ٩ ؛ سهيل حسن الفتلاوي : تطور الدبلوماسية عند العرب ، دار القادسية ، (بغداد/د.ت) ، ص ١٠٩ .

(٥٢) أبن المقفع : آثار أبن المقفع ، ص ٣٣٨ ؛ الماوردي : قوانين الوزارة ، ص ١٦١ ؛ المرادي : الإشارة إلى أدب الإمارة ، ص ١٢٧ ؛ الغزالي : التبر المسبوك ، ص ٨٣-٨٤ ؛ أبن رضوان ، أبو القاسم المالقي : الشهب اللامعة في السياسة النافعة ، تحقيق : سامي علي النشار ، مطبعة النجاح ، (الدار البيضاء/١٩٨٤م) ، ص ٢٠٥ .

(٥٣) الماوردي : قوانين الوزارة ، ص ١٤٠ ؛ الغزالي : التبر المسبوك ، ص ٨٤ ؛ الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ١٣٢ ؛ القلعي : تهذيب الرياسة ، ص ١٤١ .

(٥٤) المرادي : الإشارة إلى أدب الإمارة ، ص ٢٧ ؛ الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ١٣١ ؛ القلعي : تهذيب الرياسة ، ص ١٣٧ .

(٥٥) للمزيد من المعلومات ينظر : الماوردي : قوانين الوزارة ، ص ١٧٥ ؛ المرادي : الإشارة إلى أدب الإمارة ، ص ٢٢١ ؛ الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ٦٩ ؛ العباسي : آثار الأول ، ص ١٤٦ .

(٥٦) ابن أبي الربيع ، شهاب الدين أحمد بن محمد : سلوك المالك في تدبير الممالك ، تحقيق : ناجي التكريتي ، تراث عويدات ، ط ١ (الدار/١٩٨٤م) ، ص ٣٥ ؛ إبراهيم سلمان الكروي : نظام الوزارة في العصر العباسي الأول ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط ٢ ، (إسكندرية/١٩٨٩م) ، ص ٣٤ .

(٥٧) القلعي : تهذيب الرياسة ، ص ١٣٤ .

(٥٨) ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، (بيروت/د.ت) ، ج ٥ ، ص ٢٥٧ .

(٥٩) الغزالي : التبر المسبوك ، ص ١٢-١٣ ؛ الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ٢٥٨ ؛ القلعي : تهذيب الرياسة ، ص ١٣٧ .

(٦٠) التبر المسبوك ، ص ٦٥ .

(٦١) الماوردي : تسهيل النظر ، ص ٢٠٤ ؛ الغزالي : التبر المسبوك ، ص ٤٢ ؛ الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ٧٥ .

- (٦٢) الماوردي : تسهيل النظر ، ص ٢٠٤ .
- (٦٣) أبو حامد محمد بن محمد : فضائل الأنام في رسائل حجة الإسلام ، ترجمة : نور الدين آل علي ، الدار التونسية للنشر ، (تونس/١٩٧٢م) ، ص ٦٥ .
- (٦٤) الماوردي : نصيحة الملوك ، ص ٢٦١ .
- (٦٥) القرشي ، يحيى بن آدم بن سليمان : كتاب الخراج ، تحقيق : أحمد شاهر محمد ، المطبعة السلفية ، ط ٢ ، (د.ب/١٣٨٤هـ) ، ص ٢٥ ؛ الماوردي الأحكام السلطانية ، ص ١٤٦ .
- (٦٦) الماوردي : تسهيل النظر ، ص ٢٠٦ ؛ الغزالي : التبر المسبوك ، ص ٤٤ ؛ الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ٢٢٧ ؛ القلعي : تهذيب الرياسة ، ص ١٤٢ .
- (٦٧) ابن المقفع : آثار ابن المقفع ، ص ٣٥٠ .
- (٦٨) سراج الملوك ، ص ٢٢٧ .
- (٦٩) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ٥٨ ؛ ابن الأزرقي : بدائع السلك ، ج ١ ، ص ٢٧٨ .

المصادر :

- القرآن الكريم .
- أولاً:- المصادر الأولية
- ابن الأزرقي ، محمد بن علي بن محمد .
- ١- بدائع السلك في طبائع الملك ، تحقيق : سامي علي النجار ، منشورات وزارة الأعلام العراقية ، (بغداد/١٩٧٧م) .
- البستي ، أبو حاتم محمد بن حبان .
- ٢- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ، ترجمة : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، (بيروت/١٩٧٥م) .
- أبن تيمية ، تقي الدين ابو العباس .
- ٣- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، مكتبة المثنى ، (بغداد/د.ت) .
- الثعالبي ، أبو منصور عبد الله بن محمد .
- ٤- التمثيل والمحاضرة ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، دار إحياء التراث العربي ، (القاهرة/١٩٦١م) .
- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر .

- ٥- كتاب التاج في أخلاق الملوك ، تحقيق : أحمد زكي باشا ، المطبعة الأميرية ، ط ١ ، (القاهرة/١٩١٤م) .
- ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد .
- ٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : احسان عباس، دار صادر ، (بيروت/د.ت.) .
- الدينوري ، أبو محمد عبدالله بن مسلم .
- ٧- أدب الكاتب ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة الرحمانية ، (مصر/د.ت.) .
- أبن أبي الربيع ، شهاب الدين أحمد بن محمد .
- ٨- سلوك المالك في تدبير الممالك ، تحقيق : ناجي التكريتي ، تراث عويدات ، ط ١ ، (بيروت/١٩٧٨م) .
- ابن رضوان أبو القاسم المالقي .
- ٩- الشهب الائمة في السياسة النافعة ، تحقيق :سامي علي النشار، مطبعة النجاح،(الدار البيضاء/١٩٨٤م) .
- الطرطوشي ، أبو بكر محمد بن وليد القرشي .
- ١٠- سراج الملوك ، المطبعة المحمودية ، ط ١ ، (مصر/١٩٣٥م) .
- العامري ، أبو الحسن محمد بن يوسف .
- ١١- السعادة والاسعاد في السيرة الإنسانية ، تحقيق : أحمد عبد الحلیم عطية ، دار الثقافة ، (القاهرة/١٩٩١م) ،
- العباسي ، الحسن بن عمر بن عبدالله .
- ١٢-آثار الأول في ترتيب الدول ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، ط ١ ، (بيروت/١٩٨٩م) .
- الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي .

- ١٣- التبر المسبوك في نصيحة الملوك ، ترجمه : أحد تلاميذه ، مطبعة الآداب ، (القاهرة/١٩٦٤م) .
- ١٤- فضائل الأنام من رسائل حجة الإسلام ، ترجمة : نور الدين آل علي ، الدار التونسية للنشر، (تونس/١٩٧٢م) .
- القالبي ، أبو علي إسماعيل بن قاسم .
- ١٥- ذيل الآمالي والنوادر ، ط ٣ ، (د.ب/د.ت) .
- القريشي ، يحيى بن آدم بن سليمان .
- ١٦- كتاب الخراج ، صححه ووضع فهارسه : أحمد محمد شاكر ، المطبعة السلفية ، ط ٢ ، (د.ب/١٣٨٤هـ) .
- القلعي ، أبو عبدالله محمد بن علي .
- ١٧- تهذيب الرياسة وترتيب الرياسة ، تحقيق : إبراهيم مصطفى عجو ، مكتبة المنار ، ط ١ ، (عمان/١٩٨٥م) .
- المالوردي ، أبو الحسن علي بن محمد .
- ١٨- الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، (مصر/١٩٦٠م) .
- ١٩- أدب الدنيا والدين ، حققه وعلق عليه : مصطفى السقا ، المكتبة الثقافية ، (بيروت/د.ت) .
- ٢٠- تسهيل النظر وتعجيل الظفر ، تحقيق : محي هلال السرحان ، دار النهضة العربية ، (بيروت/١٩٨١م) .
- ٢١- قوانين الوزارة وسياسة الملك ، تحقيق : رضوان السيد ، دار الطليعة ، ط ١ ، (بيروت/١٩٧٩م) .
- ٢٢- نصيحة الملوك ، تحقيق ودراسة : فؤاد عبد المنعم أحمد ، مؤسسة شباب الجامعة ، (إسكندرية/١٩٨٨م) .
- المرادي ، أبو بكر محمد بن الحسن .

- ٢٣- الإشارة إلى أدب الإمارة ، دار الطليعة للطباعة ، ط ١ ، (بيروت/١٩٨١م).
- الموصلي ، محمد عبد الكريم الشافعي .
- ٢٤- حسن السلوك الحافظ لدول الملوك ، تحقيق : فؤاد عبد المنعم أحمد ، مؤسسة شباب الجامعة ، (إسكندرية/١٩٩٦م) .
- أبن منقذ ، أسامة بن مرشد .
- ٢٥- لباب الآداب ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، المطبعة الرحمانية ، (القاهرة/١٩٣٥م).
- أبن النديم ، أبو الفرج محمد بن اسحق .
- ٢٦- الفهرست ، مكتبة خياط ، (بيروت/د.ت) .
- نظام الملك ، الحسن بن علي بن اسحق .
- ٢٧- سياسة نامة ، ترجمة : يوسف حسين بكار ، دار الثقافة للطباعة ، ط ٢ ، (الدوحة/١٩٨٧م) .
- ثانياً :- المراجع
- إبراهيم سلمان الكروي .
- ١- نظام الوزارة في العصر العباسي ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط ٢ ، (إسكندرية/١٩٨٩م) .
- أحمد حسين يعقوب .
- ٢- النظام السياسي في الإسلام ، الدار الإسلامية ، (بيروت/١٩٩٦م) .
- جمال الدين الآلوسي .
- ٣- الدبلوماسية عند العرب ، الدار الإسلامية ، (بغداد/١٩٧٩م) .
- سهيل حسن الفتلاوي .
- ٤- تطور الدبلوماسية عند العرب ، دار القادسية ، (بغداد/د.ت) .
- محمد ضياء الدين الريس .
- ٥- النظريات السياسية الإسلامية ، دار المعارف ، ط ١ ، (القاهرة/١٩٦٧م) .

- محمد جلال شرف ومحمد علي عبد المعطي.

٦- الفكر السياسي في الإسلام ، دار المعارف الجامعية ، (إسكندرية/١٩٩٠م)

- محمود عزيز نظمي.

٧- الفكر السياسي في الإسلام ، دار النهضة العربية ، (بيروت/د.ت)